العرب
الأربعاء 2021/11/24
السنة 44 العدد 12250

عبدالله حمدوك أمام مهمة معقدة للوصول بالسودان إلى الحكم المدني

رئيس الوزراء السوداني يواجه شارعا متقلبا بلا حاضنة سياسية

يواجه رئيس الوزراء السوداني عبدالله حمدوك مهمة معقدة للوصول بالسودان إلى بر الأمان وتتويج الفترة الانتقالية بانتخابات ديمقراطية ونزيهة تسلم بمقتضاها السلطة إلى المدنيين. ورغم الاتفاق السياسي الذي أنهى الأزمة مع العسكريين يبدو الشارع المتقلب وغياب حاضنة سياسية لرئيس الوزراء أكبر عقبتيْن في طريقه.

حمدوك: لم أخن وعودتي من أجلكم

الخرطوم – عاد عبدالله حمدوك رئيسا للوزراء في السودان، باتفاق سياسي الأحد مع قائد الجيش الفريق عبدالفتاح البرهان وبدعم دولي. إلا أنه بات مرفوضا من القوى السياسية التي قادت حراكا شعبيا دفع قيادة الجيش في 2019 إلى عزل عمر البشير من الرئاسة.

ويواجه رئيس الوزراء رفضا شعبيا طفا على السطح يوم توقيع الاتفاق، حيث نددت احتجاجات حاشدة بحمدوك وباتفاقه، وطالبت بحكم مدني كامل وإنهاء الشراكة مع الجيش في السلطة الانتقالية.

وغازل حمدوك الاثنين في تصريحات إعلامية القوى السياسية الرافضة للاتفاق السياسي قائلا "الإجراءات التي أعلنها الجيش السوداني في الخامس والعشرين من أكتوبر الماضي، والتي شملت حل الحكومة واعتقال العديد من أعضائها المدنيين، فضلاً عن إعلان حالة الطوارئ، كانت انقلابا"، لكنه استدرك "لم أخن الشارع ولا بد من مصالحات واسعة بين كل مكونات المجتمع السوداني"، مشيراً إلى أن "عودتي كانت من أجل السودانيين".

يوسف سراج الدين

خطوة حمدوك تتعارض مع الشارع وحاضنته السياسية

وأكد حمدوك أن "التحول الديمقراطي مسؤولية مشتركة بين المدنيين والعسكريين"، مشيراً إلى وجود "تنسيق بين المدنيين والعسكريين في كل القضايا، ليقوم كل طرف بمهامه".

ويبدو الرفض الشعبي آخذا في الازدياد مع إعلان قوى جماهيرية عن مظاهرات الخميس تنديدا بالاتفاق السياسي وللمطالبة بالحكم المدني وعودة العسكر إلى الثكنات.

ويعتبر الرافضون أن اتفاق الأحد "مجرد محاولة لشرعنة الانقلاب الأخير"، في إشارة إلى إعلان البرهان حالة الطوارئ وحل مجلسي السيادة والوزراء الانتقاليين وإعفاء الولاة، ما أثار احتجاجات شعبية مستمرة رفضا لما يعتبره المحتجون "انقلابا عسكريا". وقبل ساعات من توقيع حمدوك للاتفاق السياسي كان يحظى بتأييد شعبي واسع وتوافق بين معظم القوى السياسية على رئاسته لحكومة مدنية.

لكن المرحلة المقبلة من رئاسته للحكومة يبدو أنها –وفق مراقبين– لن تكون كسابقتها، في ظل حراك الشارع وعدم وجود قوى سياسية تدعمه جراء وجود شريك عسكري مرتاب من المدنيين ورئاستهم للسلطة.

ومقابل اتهامه بتنفيذ انقلاب عسكري يقول البرهان إنه اتخذ إجراءات الخامس والعشرين من أكتوبر "لحماية البلاد من خطر حقيقي"، متهما قوى سياسية بـ"التحريض على الفوضى"، وهو ما تنفيه هذه القوى.

ويقول المحلل السياسي يوسف سراج الدين إن "توقيع حمدوك على الاتفاق السياسي هو خطوة غريبة جاءت استجابة لضغوط داخلية وخارجية في ظل احتقان كبير بالبلاد".

وأضاف سراج الدين "من الواضح أن حمدوك أقدم على هذه الخطوة وفق رؤية مختلفة تتعارض مع مطالب الشارع وحتى مع مطالب القوى السياسية التي كانت حاضنته في العامين السابقين".

وأردف "حمدوك تناول قضايا وطنية محددة سيعمل عليها، مثل تكوين مفوضية الانتخابات، أي أنه يمضي وفق رؤية محددة لتحقيق أسس الانتقال الديمقراطي بالذهاب بالبلاد إلى حكم مدني".

ويتوقع محللون أن ينأى حمدوك بنفسه عن المناكفات مع العسكر في الفترة المقبلة بشأن بناء جيش قومي واحد أو تحقيق العدالة، رغم اقتناعه بضرورة تحقيق ذلك. وتطالب قوى سياسية ومدنية بتحقيق العدالة للضحايا منذ اندلاع الاحتجاجات ضد البشير في ديسمبر 2018 وأثناء الفترة الانتقالية، بمن فيهم الضحايا الذين سقطوا خلال فض مسلحين يرتدون زيا عسكريا لاعتصام أمام مقر قيادة الجيش بالعاصمة الخرطوم في يونيو 2019 إبان حكم المجلس العسكري المنحل بقيادة البرهان.

وأسفر ذلك الفض عن مقتل 66 شخصا –بحسب وزارة الصحة– بينما قدر ائتلاف قوى إعلان الحرية والتغيير، قائد الحراك الشعبي آنذاك، عدد القتلى بـ128 قتيلا.

وحمّلت قوى التغيير المجلس العسكري مسؤولية فض الاعتصام، فيما قال المجلس إنه لم يصدر أمرا بالفض.

ويرى المحلل السياسي يوسف حمد أن "حمدوك وقّع الأحد على مطالب البرهان التي جعلته يقوم بالانقلاب على السلطة الشرعية وخرق الوثيقة الدستورية وهذه الوثيقة خاصة بهياكل السلطة خلال المرحلة الانتقالية، ووقعها في 2019 المجلس العسكري الحاكم آنذاك وقوى إعلان الحرية والتغيير".

وأضاف حمد أنه "لا يمكن رؤية تحرك حمدوك المفاجئ (توقيع الاتفاق) إلا من خلال النظر إلى مفارقته لخط الشارع المنتفض الذي دعمه خلال الفترة السابقة، ولن يدعمه مستقبلا".

وتابع "حمدوك بتوقيعه الاتفاق للعمل مع السلطة العسكرية بقيادة البرهان سيواجه برفض شعبي واحتجاجات مستمرة لن تجعل رئاسته للحكم يسيرة".

ويتضمن الاتفاق السياسي أربعة عشر بندا، أبرزها إلغاء قرار إعفاء حمدوك من رئاسة الحكومة، وتشكيل حكومة تكنوقراط، وإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين، وتعهد الطرفين بالعمل سويا لاستكمال المسار الديمقراطي.

ويؤكد على أن الوثيقة الدستورية لعام 2019 هي المرجعية الرئيسية خلال المرحلة المقبلة، مع ضرورة تعديلها بالتوافق، بما يضمن ويحقق مشاركة سياسية شاملة لكافة مكونات المجتمع، عدا حزب المؤتمر الوطني (المنحل).

وينص الاتفاق كذلك على أن يشرف مجلس السيادة على تنفيذ مهام الفترة الانتقالية دون تدخل في العمل التنفيذي.

والإثنين أعلن اثنا عشر من الوزراء المعزولين من أصل سبعة عشر وزيرا رشحتهم قوى إعلان الحرية والتغيير، بقرار من البرهان، تقديم استقالتهم مكتوبة لحمدوك، رفضا للاتفاق السياسي في محاولة لإنهاء الأزمة في البلاد.

واعتبرت قوى الحرية والتغيير، المكون السياسي الأبرز في السلطة الانتقالية، أن الاتفاق السياسي امتداد للإجراءات "الانقلابية" التي أعلنها البرهان وجددت رفضها للاتفاق باعتباره "ردة عن أهداف ومواثيق الثورة السودانية وتجاهلا لقضايا التحول الديمقراطي في الوثيقة الدستورية لسنة 2019".

قسد تفرج عن أسرى من داعش مقابل غرامة مالية

الحسكة (سوريا) – أفرجت قوات سوريا الديمقراطية (قسد) التي يقودها الأكراد في شمال شرقي سوريا عن أسرى سوريين من تنظيم داعش مقابل أموال بموجب مخطط "مصالحة"، ما يشكّل خطراً أمنياً كبيراً داخل سوريا وخارجها ويزيد من احتمالية عدم مواجهة العناصر الذين ارتكبوا جرائم جسيمة للعدالة.

وأظهرت نسخة من استمارة الإفراج أن الأسرى السوريين المسجونين دون محاكمة يمكنهم دفع غرامة قدرها ثمانية آلاف دولار مقابل إطلاق سراحهم.

وكجزء من الصفقة يوقّع الأسرى المفرج عنهم ورقة يتعهدون فيها بعدم الانضمام إلى أيّ تنظيمات مسلحة، ومغادرة المناطق الخاضعة لسيطرة قسد.

ونشرت وسائل إعلام غربية وثائق رسمية تؤكد انتقال أسيرين قاتلا مع داعش أفرجت قسد عنهما مؤخراً، وانتقلا مع عائلاتهما إلى إدلب ثم إلى تركيا.

إلا أن المتحدث باسم قوات سوريا الديمقراطية فرهاد شامي نفى صحة الوثائق، وقال إن قسد أطلقت سابقاً سراح بعض الأسرى من خلال المصالحة العشائرية، لكنّ أيديهم لم تتلطخ بدماء المدنيين الأبرياء ولم يرتكبوا أي جرائم.

وفي حين قدّر الأسيران المفرج عنهما أن عشرة أشخاص على الأقل يعرفونهم منذ فترة وجودهم في سجن الحسكة قد غادروا بنفس الطريقة منذ تنفيذ مخطط "المصالحة" في عام 2019.

وحذّر خبراء من أن عمليات الإفراج تشكل خطراً أمنياً كبيراً داخل سوريا وخارجها وتزيد من احتمالية عدم مواجهة العناصر الذين ارتكبوا جرائم جسيمة للعدالة الحقيقية.

ويوجد حوالى 8 آلاف رجل سوري وعراقي رهن الاعتقال بتهمة الانتماء إلى تنظيم الدولة الإسلامية، إضافة إلى ألفي أجنبي آخر لم تتم إعادتهم إلى بلدانهم الأصلية في ثلاثة سجون مكتظة تديرها قوات سوريا الديمقراطية شمال شرق سوريا.

ودفعت قوات سوريا الديمقراطية شركاءها الغربيين إلى إنشاء نظام محاكم معترف به دوليا لتخفيف الضغط على سجونها، وأحيانا توافق على صفقات مصالحة مع زعماء القبائل الذين يؤكدون أن السجناء ليسوا متطرفين وأنهم سيعودون إلى عائلاتهم.

وسبق لقوات سوريا الديمقراطية أن أفرجت عن بعض السجناء الذين كانوا على صلة بالتنظيم المتطرف من خلال المصالحة القبلية، والذين لم تتلطخ أيديهم بدماء المدنيين الأبرياء ولم يرتكبوا أيّ جرائم وكانوا إما موظفين في مكاتب يديرها داعش أو أُجبروا على الانضمام إلى التنظيم. وتتم مراقبة أولئك الذين تمّ إطلاق سراحهم من قبل قوات الأمن للتأكد من أنهم لا يسعون إلى العودة إلى صفوف تنظيم الدولة.

وأوضح التحالف الدولي المناهض لتنظيم الدولة الإسلامية أنه لا يمكنه التعليق، فهو لا يسيطر على مراكز الاحتجاز أو معسكرات النازحين ولا يديرها. وقال إن مراكز الاحتجاز ومعسكرات النازحين هذه تديرها قوات سوريا الديمقراطية فقط في شمال شرق سوريا.

ويقول أبومحمد، من دير الزور، الذي قاد وحدة قتالية في المعركة ضد قوات سوريا الديمقراطية في بلدة كوباني في العام 2014 "يمكنك اختيار أن تكون في تنظيم الدولة بمحض إرادتك، لكن المغادرة ليست شيئا يمكنك التحكم فيه. في اللحظة التي تغادر فيها، يعتبرونك كافرا، وعليك أن تموت".

ويضيف "تم اعتقالي في الباغوز بعد إصابتي في غارة جوية وسلّمت نفسي مع مقاتلين آخرين خلال وقف إطلاق النار في مارس 2019. ونقلوا عائلاتنا إلى معسكرات الاعتقال، بينما نقلونا إلى السجن. انتظرنا لمدة عامين تقريبا محاكمتنا أو شيء ما لتوضيح مصيرنا. وبعد مدة، أيقنّا أنه يجب علينا إيجاد طريقنا الخاص للخروج من هذا المكان".

8000

دولار غرامة مالية مقابل إطلاق سراح الأسرى وتعهدهم بمغادرة شمال شرق سوريا

ونجا أبومحمد من القتال لمدة خمس سنوات على خط المواجهة إلى غاية اعتقاله هو الآخر في الباغوز عام 2019، وأفرج عنه مع عائلته في يناير 2021.

وتابع "لم تكن عملية الإفراج سهلة، ولكن بعيد الاتصال بالعديد من قادة قوات سوريا الديمقراطية، تمكنت عائلتي من إخراجي من السجن بعد دفع رشاوى بقيمة 14 ألف دولار بالإضافة إلى 8 آلاف دولار رسميا لقسم المالية العامة في قوات سوريا الديمقراطية".

وتتردّد الدول التي يوجد رعاياها في شمال شرق سوريا، خصوصاً الغربية، في استعادة مواطنيها وتسليمهم إلى نظمها القضائية. أما أجهزة الاستخبارات فلديها أولويات أخرى ويتعيّن عليها تطوير موارد كبيرة لفهم حقيقة ما يحدث داخل التجمعات التي يشوبها العنف والفوضى.

وتؤوي المخيمات تحت سيطرة الإدارة الذاتية الكردية عشرات الآلاف من الأشخاص المحتجزين في ظروف يُرثى لها، داخل منشآت هشة وغالباً ما تفتقد لإجراءات أمنية محكمة. وبين هؤلاء عدد من النساء والأطفال ممن يتربّون على كره الغرب ويمكن أن يشكل بعضهم وفق محللين الجيل المقبل من مقاتلي التنظيم المتطرف.

وأشار المسؤول عن ملف الإرهاب في معهد دراسات الأمن القومي في تل أبيب يورام شفايتزر إلى أن المسألة "ليست ملحة لأحد، باستثناء من يرى المخاطر التي قد تنجم عنها".

وكان أبوجعفر، الذي أُطلق سراحه في مارس، ضابط أمن في الرقة حين كانت تحت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية، وكان يعمل في فرع معروف بمعاقبة وإعدام السكان المحليين الذين لم يتبعوا التفسير المتشدد للإسلام. إضافة إلى غرامة 8000 دولار، دفع أبوجعفر، الذي ينفي إيذاء أيّ شخص، 22 ألف دولار أخرى رشاوى لمسؤولين في قوات سوريا الديمقراطية. وهو ادعى أنه انضم إلى تنظيم الدولة الإسلامية لكسب المال لا أكثر.

قنابل موقوتة

دعم هولندي لتوفير فرص عمل للشباب الأردني

عمان – وقع الأردن وهولندا الثلاثاء اتفاقيتي تعاون بقيمة 6 ملايين يورو، لتنفيذ مشروعين في المملكة بقيمة ثلاثة ملايين يورو لكل مشروع، بهدف توفير فرص عمل للشباب الأردني في قطاعي الزراعة والسياحة، فيما تعاني المملكة من بطالة مستفحلة تناهز 50 في المئة في صفوف الشباب.

وقال السفير الهولندي هاري فيرفاي إن موارد الأردن تكمن في رأس ماله البشري، وإن الهدف من المشروعين مواصلة دعم الشباب من خلال تدريبهم وتوظيفهم في قطاعي الزراعة والسياحة.

وأشار إلى أن المشروع يسعى خلال ثلاث سنوات للتغلب على التحدي المتمثل في انخفاض نسبة مشاركة الشباب في القطاع الزراعي من خلال تسليط الضوء على الإمكانات التنافسية والديناميكية المربحة لهذا القطاع. وأكد أنه ولجذب الشباب، سيركز الشركاء على إدخال التقنيات المبتكرة وفرص تنظيم المشاريع أو ريادة الأعمال والمشاريع الزراعية للشباب، لافتا إلى أنه سيتم دعم المزارعين الشباب والتعاونيات من خلال تحسين البنية التحتية والتدريب على المهارات وإدخال أحدث التقنيات لعملية ما قبل الحصاد وما بعده، وسينفذ في محافظتي المفرق وإربد ووادي الأردن.

ويراهن الأردن على ترحيل العمالة الوافدة غير القانونية لمعالجة الاختلالات الموجودة في سوق العمل الذي يعاني ركودا ارتفعت معه نسبة البطالة في صفوف الأردنيين.

وسبق للسلطات الأردنية أن اتخذت على مدار الأعوام الأخيرة عدة قرارات من شأنها ضبط سوق العمل بما يسمح بتشغيل المزيد من الأردنيين في مختلف القطاعات، إلا أن البيانات الرسمية تشير إلى استمرار معدلات البطالة في الازدياد.

وفي محاولة لاحتواء أزمة البطالة أعادت الحكومة الأردنية في سبتمبر الماضي تفعيل الخدمة العسكرية الإلزامية "خدمة العلم" للذكور في الفئة العمرية بين 25 و29 عاما، حيث يمنح المكلف 100 دينار شهريا (نحو 140 دولارا) أثناء فترة الخدمة الإلزامية.

وحملت إشارات البنك الدولي حول المعدلات المرتفعة للبطالة في الأردن انتقادات لخطط الإصلاح الاقتصادي التي تنفذها الحكومة لتوسيع آفاق سوق العمل، وهو ما دفعها إلى إعادة النظر في استراتيجيتها من خلال مطاردة حلّ توسيع مشاركة دور القطاع الخاص في التنمية وبالتالي توفير فرص وظيفية أكثر.

وتراهن المملكة على القطاع الخاص من أجل جلب استثمارات خارجية ودفع عجلة التنمية ما يمكن من امتصاص العاطلين عن العمل، حيث تبحث حاليا توسيع مشاركة القطاع الخاص في تنمية الاقتصاد من أجل تخفيف هذه المشكلة المزمنة.

ويتخوف مراقبون من تداعيات الأوضاع الاقتصادية الخانقة في المملكة التي قد تؤجج التوتر الاجتماعي جراء حالة التدهور الحاصلة التي لا أفق لتجاوزها على المدى القريب. وتأثر البلد الذي يستورد أكثر من 90 في المئة من حاجاته من الطاقة ويعتمد على المساعدات بشكل مفرط كثيرا بالأزمتين المستمرتين في كل من العراق وسوريا وخاصة أزمة اللاجئين.

الأردن يراهن على القطاع الخاص من أجل جلب الاستثمارات ودفع عجلة التنمية ما يمكن من تقليص نسب البطالة

وجراء ذلك تتعرض سوق العمل الأردنية لمنافسة قوية مع العمالة الوافدة، حيث تستوعب البلاد حوالي 2.9 مليون غير أردني، بينهم 1.3 مليون سوري، والباقي يمثلون جنسيات مصرية وفلسطينية وعراقية ويمنية.